

آراء الكوفيين في "المسائل البصرية" لأبي علي الفارسي⁽¹⁾ دراسة تحليلية

الدكتورة: فاطمة محمد الأزهري

كلية الآداب - جامعة طرابلس

مدخل:

كتاب المسائل البصرية، هو مجموع ما أملاه أبو علي الفارسي على تلاميذه في جامع البصرة؛ من أجوبة على تساؤلات تلاميذه حول قضايا اللغة في النحو والصرف والأصوات، ونسبة هذه المسائل لا يدل على أنها للبصريين وإنما دلالة على المكان الذي أملى فيه أبو علي الفارسي مسائله، فله أيضاً، المسائل الحليّيات، والبغداديات، والشيرازيات، والعسكريات، والقصريّات، والدمشقية، والمجلسيات، والذهبيّات، والعضديّات، والأصبهانيّات، تشير في معظمها إلى المكان الذي أملاها فيه⁽²⁾.

مذهبه النحوي:

استشهد أبو علي في تحليله للمسائل النحوية والصرفية بعلماء البصرة والكوفة، مع ترجيحه لآراء البصريين في أغلب المسائل التي عرضها في كتابه، فجاءت ردوده صريحة بمخالفة أغلب آراء الكوفيين الواردة في كتابه.

وتمثّل آراء الفراء، والكسائي، وأحمد بن يحيى ثعلب، آراء الكوفيين في هذا الكتاب وسيأتي عرضها فيما يأتي:

(1) الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسي القارئ النحوي الصربي المحدث العروضي (288-377هـ)، ينظر في ترجمته: معجم البلدان، الحموي 260، 261/4، طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي ص 119-120.

(2) ينظر مقدمة المسائل البصرية أبو علي الفارسي 10/1.

أولاً: آراء الكسائي في المسائل البصريات (ت 189هـ):

وردت آراء الكسائي في تسعة وعشرين موضعاً⁽¹⁾ ولا يسع البحث بعرض جميع آرائه وهذه بعضها للتمثيل:

مسألة إثبات همزة الوصل بعد تحرك ما بعدها في نحو "لَحْمَر":

يقول أبو علي الفارسي رحمه الله تعالى: "مما يدل على صحة قول أبي عثمان في مفارقة همزة الوصل اللاحقة للام التعريف سائر الهمزات التي تلحق وصلًا، وأنه لا يجوز على قياس قولهم "الْحَمْرُ" "اسل" أن هذه الهمزة لما لحقت مالا يصحب إلا الأسماء، ووقعت مفتوحة كان ذلك مضارعة لها بهمزة "أحمر" ونحوه، فجاز لذلك أن تثبت حيث تسقط سائر الهمزات المحتملة للوصل، لأنها عريت من هذه المشابهة، فلم يجر فيهن ما جاز فيها من الثبات حيث سقطن"⁽²⁾.

يتحدث أبو علي الفارسي في هذه المسألة عن همزة "أل" التعريف وغيرها من سائر همزات الوصل، وحكم بقائها وثباتها إذا تحرك ما بعدها ومثل لذلك ب "الْحَمْر" فتصبح بعد الحذف "حَمْر" و "اسأل" عندما تنقل حركة الهمزة إلى السين الساكنة قبلها فتصبح "اسل"، ويذهب أبو علي في هذه المسألة مذهب المازني البصري والعلّة في ذلك علة المضارعة أي المشابهة، وأوضح موضع المشابهة في همزة "أحمر" وهي همزة قطع شابهتها في تحركها وصحبتها للأسماء، فجاز ثباتها باعتبارها في هذا الموضع تشبه همزة القطع.

ونجده يمثل بأمثلة عديدة يحاول بها زيادة التوضيح لعلّة المضارعة، من ذلك ما جاء في قولهم "يا الله اغفر لي" و "أفأله ليفعلن" فالبصريون⁽³⁾ رأوا مشابقتها لهمزة القطع في

(1) المواضع هي: 221/1، 246، 351، 353، 354، 358، 404، 405، 364، 368، 407، 410، 415، 416، 422، 423، 450، 462، 466، 469، 522، 545، 546، 593، 834 / 2، 832، 838، 842، 913

(2) المسائل البصريات، أبو علي الفارسي 216/1.

(3) ينظر المقتضب للمبرد 22 / 4 والكتاب 2 / 400.

هذه المواضع، لذا أثبتوها، ومن ذلك أيضاً همزة " اضطراب " وتصغيرها للتحقير فتصبح " أضْيَرِب " فنجد هنا لا يميز حذفها بل يرى ثباتها قياساً على همزة " ابن " عند تصغيرها تصبح " بني " فتسقط ولا تحذف، ويرى أن من يذهب هذا المذهب قد أخطأ، يقول: "والذي أجاز في تحقير"اضطراب، أضْيَرِب" أفحش خطأ عندنا ممن زعم -يريد ثعلب الذي يميز إثبات الهمزة- أنّ مَنْ قال "الآنَ" لزمه أن يقول "إِسْلَ" وذلك أنّ الحركة في " إسل " إنما هي حركة الهمزة المحذوفة... فالذي أجاز في "اضطراب" هذا أخطأ نصَّ العرب على ما كان مثله وفي حكمه"(1).

رأي الكسائي في المسألة:

يرى الكسائي حذف الهمزة فيقول "حَمَر" وهذا خلاف ما يراه أبو علي الفارسي الذي يميز الإثبات لها، ولقد استدل الكسائي على جواز الحذف بقول عنتره(2):

فقد كنت تخفي حبَّ سمراء حقة

فَبُحْ لَأَنَّ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَائِح

حيث حذفت الهمزة من "الان"، ولم يؤيده أبو علي في جواز الحذف، وأوَّل عِلَّة حذف الهمزة بأنَّها ساكنة فالتقى الساكنان، سكون الحاء وسكون اللام، يقول: "واعلم أن من قال: (أَلْحَمْرُ) فأثبت الهمزة مع حركة اللام، فإن اللام وإن كانت متحركة فهي في نية السكون...ومما حمل على قول من قال "حَمْرُ" فحذف الهمزة ولم يقدر السكون ما أنشدنيه أحمد بن موسى بن مجاهد عن الكسائي:

فقد كنت تخفي.....

فَبُحْ لَأَنَّ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَائِح

ألا تراه أسكن الحاء قبلها ولم يحركها"(3).

(1) المسائل البصرية 218/1-219.

(2) ديوان عنتره ص37، ينظر المسائل البصرية 222/1.

(3) المسائل البصرية 221/1-222.

يتضح من النص السابق مخالفة أبي علي الفارسي للكسائي في هذه المسألة.

مسألة الحمل على معنى الجنس :

جاء في قول جميل⁽¹⁾:

ألا ليت أيامَ الصفاءَ جديداً وعهداً تولى يا بشين يعود

قول أبي علي الفارسي:

"يكون" جديداً "خير الأيام، وجاز ذلك كما جاز في قول الشاعر :

* فإِما تَرَيَنِي وَلى لِمَةً

فإنَّ الحِواديثَ أودى بِها⁽²⁾

وأنشد الكسائي⁽³⁾:

مثل الفراه نتفت حواصله

وهذا في "جديد" أجوز. ألا ترى أنه قد جاء: "ملحفةً جديداً" .. " (4).

في النص السابق يرى أبو علي الفارسي رفع "جديد" بالأيام فتكون الأيام مبتدأ وجديد خبره، وتضم القصة في "ليث" والجملة في موضع خبر، ولقد علل أبو علي جواز مجيء "جديد" وهي مذكر وعادت على مؤنث وهي الأيام وذلك حملاً على المعنى، ومثل لذلك بيت الأعشى في كلمة "أودى" حيث جاءت مذكورة مع أن الحوادث قبلها مؤنث، حملاً على معنى التذكير، ثم مثل بقول الفراء الذي أنشد فيه: (مثل الفراه نتفت حواصله) ففي كلمة "حواصلها" ضمير كان ينبغي أن يكون مؤنثاً لأن الفراه جمع، فيقول "حواصلها" إنما جاءت بالتذكير حملاً على المعنى. رأي الكسائي في المسألة:

(1) جميل بئينة، ينظر في ذلك المسائل البصريات 355/1، مجالس ثعلب 527/1

(2) للأعشى، ينظر ديوانه ص23، المسائل البصريات 368/1

(3) يقول محقق الكتاب أنه لم يعثر على تكملة لهذا البيت ولا على قائل ولقد أورده الفارسي في العسكريات وثلعب في مجالسه، ينظر البصريات 368/1.

(4) المسائل البصريات 367/1-368.

في هذه المسألة يجيز الكسائي توحيد الضمير بالحمل على المعنى، وهذا لا يتعارض مع رأي أبي علي الفارسي الذي يجيز ذلك أيضاً، إلا أن أبا علي يرى مذهبه أقوى أي موضع الاستشهاد عنده أقرب للقياس عندما صرح مع تحليله لأوجه إعراب كلمة "جديد" يقول:

"وهذا في "جديد" أحوز.. ويجوز حمل (ألا ليث أيام الصفاء جديد) على ضربين: على أن تضم الخبر كما أضمرت في :

يا ليث أيام الصفاء رواجعاً⁽¹⁾

والآخر: أن تستغنى بخبر الثاني عن الأول كما تستغنى بخبر الأول عن خبر الثاني في: "زيد منطلق أبوه وعمر"، وتضيف "أيام" إلى الجملة، ويجوز (ألا ليث أيام الصفاء جديد) على أن ترفع أيام بالابتداء و"جديد" خبره، وتضمم القصة في "ليث"، والجملة في موضع الخبر مثل ما أنشده أبو زيد⁽²⁾:

فليت دفعت الهمم عني ساعة

فإن قدرت هذا رفعت "وعهداً تولى"، بالابتداء، لأن القصة لا يعطف عليها كما لا تؤكد⁽³⁾

ولقد أشارت دراسات عديدة إلى هذه القضية التي يتم فيها الحمل على معنى الجنس، من ذلك اختلاف القراء في قوله تعالى في سورة المؤمنون⁽⁴⁾: ﴿مِمَّا فِي بَطُونِهِ﴾ ولقد تناول ابن عطية في محرره القضية قائلاً:

1) البيت منسوب للعجاج، ولقد أشار الدكتور أحمد الشاطر في حاشية التحقيق لموضع الشاهد وهو "رواجع" حيث استشهد به الفراء على نصب المبتدأ والخبر بليث، والكسائي يقدر "رواجع" خبراً لكان المحذوفة.

2) عدي بن زيد وه و صدر بيت من الطويل وعجزه: فَيُنْتَنَا عَلَى مَا خَيَّلَتْ نَاعِمِي بَال ، ينظر المسائل البصريات 370/1

3) المسائل البصريات 371/1

4) وردت لفظة المؤمنون هنا بلفظ الرفع مع أنها في موضع جر بالإضافة، باعتبارها كسائر سور المصحف تعرب على الحكاية بحركات مقدره، كمن سُمِّي ب(زيدون) وغيره فلا يعتد بالواو والنون لأنه يعامل معاملة المفرد .

"اختلف القراء في سورة المؤمنين - ذكر ابن عطية المؤمنين هنا بالجر، ولقد أوضحت حكم رفعها في الهامش السابق - في قوله ﴿مِمَّا فِي بَطُونِهِ﴾ الضمير عائد على الجنس وعلى المذكور كما قال الشاعر:

مثل الفراخ نتفت حواصله، وهذا كثير لقوله تعالى في سورة الإنسان: ﴿إِنَّ هَذِهِ تَذْكِرَةٌ﴾، وسورة المدثر ﴿فَمَنْ شَاءَ ذَكَرْهُ﴾ - وإنما قيل ﴿مِمَّا فِي بَطُونِهِ﴾ لأن الأنعام والنعم واحد فردّ الضمير على معنى النعم، وقالت فرقة: الضمير عائد على البعض، إذ الذكور لا ألبان لها وكأن العبرة إنما هي في الأنعام"⁽¹⁾.

إقامة الفعل مقام الاسم في نحو: "نعم الرجل يقوم" وجواز حذف الاسم:

يتحدث أبو علي الفارسي في هذه المسألة عن جواز إقامة الفعل مقام الاسم وذلك بحسب حكاية عن ابن السراج، أوردها في كتابه للكسائي، يقول أبو علي: "حكى عن الكسائي أيضاً إجازة "نعم الرجل يقوم"، وأنه منع في النصب "نعم رجلاً يقوم"، فأما منعه في النصب فبَيَّن، وذلك أن "يقوم" يصير صفة للنكرة فيخلو الكلام من مقصود بالذم أو المدح مخصوص به، وإذا خلا عنه لم يجوز، ولو زاد في الكلام مقصوداً بالمدح جازت المسألة، فأما: "نعم الرجل يقوم" فإنه أجازته على أن أقام الصفة مقام الموصوف، كأنه "نعم الرجل يقوم" فحذف "رجلاً" المقصود بالمدح أو الذم"⁽²⁾.

عرض أبو علي الفارسي في النص السابق رأي الكسائي في جواز إقامة الفعل مقام الاسم، وفيما يلي تحليل المسألة.

رأي الكسائي في المسألة:

يرى الكسائي إقامة الصفة مقام الموصوف فتقدير:

(1) المحرر الوجيز، ابن عطية 3/405

(2) السابق 2/838

"نعم الرجل يقوم" "نعم الرجل رجل يقوم" فحذف الرجل وهو الاسم وأقام مقامه الفعل "يقوم".

ولقد خالف أبو علي، الكسائي في رأيه بجواز الحذف في الفعل، ووافقه في امتناع النصب بقوله (فأما منعه في النصب فيبين) بشرط خلو الكلام من قصد المدح والذم، وإن خلا عنه لم يجزه بحسب قوله، ويصرح بموافقه في هذه المسألة رأي ابن السراج الذي عرضه قائلاً :

"فقال "ب" -يريد ابن السراج- هذا عندي لا يجوز، لأن إقامة الصفة مقام الموصوف إذا كانت الصفة اسماً غير مستحسن، قال: وإذا كان كذلك وجب أن لا يجوز إذا لم تكن اسماً؛ إذ الاسم الموافق للمحذوف في أنه اسم ذلك غير مستحسن فيه"⁽¹⁾. وهذا نص أبي بكر السراج في الأصول:

"وكان الكسائي يجيز: نعم الرجل يقوم وقام عندك، فيضمر، يريد: نعم الرجل رجل عندك، ونعم الرجل رجل قام ويقوم، ولا يجيزه مع المنصوب، لا يقول: نعم رجلاً قام ويقوم، قال أبو بكر: وهذا عندي لا يجوز من قبل أن الفعل لا يجوز أن يقوم مقام الاسم وإنما تقيم من الصفات مقام الأسماء الصفات التي هي أسماء صفات، يدخل عليها ما يدخل على الأسماء، والفعل إذا وصفنا به فإنما هو شيء وضع في غير موضعه يقوم مقام الصفة النكرة، وإقامتهم الصفة مقام الاسم اتساع في اللغة -ابن السراج هنا يشير للكوفيين- وقد يستقبح ذلك في مواضع، فكيف تقيم الفعل مقام الاسم، وإنما يقوم مقام الصفة، وإن جاء من هذا شيء شذ عن القياس فلا ينبغي أن يقاس عليه بل نقوله فيما قالوه فقط"⁽²⁾.

ويصرح أبو علي بموافقه لرأي ابن السراج قائلاً:

(1) المسائل البصرية 2/ 839

(2) الأصول ، ابن السراج 1/139

"وهذا الذي ذكره حسن"⁽¹⁾.

ثم يسترسل بعد ذلك في الاستشهاد ببعض الآيات والأبيات التي أولها الكوفيون بال حذف ليحجب عنها بتأويل غير الذي رأوه، من ذلك، ما جاء في قوله تعالى:

1- ﴿وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ﴾⁽²⁾

2- وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ﴾⁽³⁾

3- وقول الشاعر⁽⁴⁾:

وما الدهر إلا تارتان فمنهما

أموت وأخرى أبتغي العيش أكدح

ويعلل أبو علي الفارسي الحذف في الشواهد السابقة على النحو التالي:

¹⁻ أما الآية الأولى فعلى الحذف فيها بقوله: "﴿وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ﴾"

حذف من (وما منا (أحد) إلا له مقام معلوم) ويستدل متأول هذا على أن

قوله أرجح بقوله تعالى: ﴿فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾⁽⁵⁾ ألا ترى

أن "منكم" ظرف وليس بصفة ل "أحدٍ" فإذا كان كذلك لم يكن فيه

دلالة⁽⁶⁾

2- أما الآية الثانية فقال فيها :

"إنما جاز الحذف لأنه مبتدأ غير موصوف وتقديره: (وإن من أهل الكتاب

(أحد) إلا ليؤمنن به) فهذا محذوف على هذا التقدير، والمبتدأ حذفه سائغ⁽⁷⁾.

(1) السابق 2 / 839

(2) سورة الصافات: 164

(3) سورة النساء: 159

(4) تميم بن مقبل ينظر معجم الشواهد العربية ص 81

(5) سورة الحاقة: 47

(6) المسائل البصريات 2/ 840

(7) المسائل البصريات 2/ 840

3- وما جاء في الشعر من الحذف فلم يعتد به مصرحاً بقوله:

"وما جاء من وجوده في الشعر لا يحمل الكلام عليه، لأنه حال سعة وليس حال ضرورة"⁽¹⁾، وتظهر موافقة أبي علي لابن السراج في عدم جواز الحذف، ومخالفة الكسائي لجواز الحذف للاسم وإقامة الفعل مقامه، كما تظهر موافقته لابن السراج في عدم الأخذ بالشعر في سعة الكلام لأنه ليس بالضرورة، وختم أبو علي حديثه في هذه المسألة بتأويل رأي الكسائي قائلاً:

"وقياس قول الكسائي في: "نعم الرجل يقوم" أن يُجَوَّز في المنصوب: "نعم رجلاً يقوم يذهب" إلى أن يكون "يذهب" صفة محذوف، كأنه: "نعم رجلاً يقوم رجلاً يذهب" كما كان التقدير في: نعم الرجل يقوم: نعم الرجل رجلاً يقوم"⁽²⁾

ثانياً: آراء الفراء في المسائل البصريّات: (ت 207 هـ).

وردت آراء الفراء في المسائل البصريّات في خمسة وعشرين موضعاً⁽³⁾ وهذه بعضها:

مسألة ترك الهمز في: (أريتك)، (ألم) وتنكير (سبحاناً) وتوينه في ضرورة الشعر: في هذه المسألة عرض أبو علي ما حكاه ثعلب عن اللحياني، في مواضع عديدة منها فتح الهمزة وضمها في قولك: "رجلٌ أمنةٌ" بضم الهمزة وفتحها، وأورد مسائل نحوية عن ثعلب تحت عنوان "فصول نحو" منها: إعراب مثل: "مررت برجل حسن الوجه" أو "وجهاً" ومنها المسألة التي استشهاد بها بقول الفراء، هي ما قيل في التاء والكاف في نحو: أريتك وأريتكما وأريتكم، يقول أبو علي:

"قال: -يريد ثعلب- العرب تقول: أريتك، أريتكما، أريتكم، وكذلك المؤنث أريتكِ وأريتكما، وأريتكنّ بفتح التاء وتثنية الكاف وجمعها للمذكر والمؤنث في جميع العربية،

(1) السابق 841/2

(2) السابق 842/2

(3) والمواضع هي: 244/1، 259، 262، 351، 353، 360، 404، 407، 408، 410، 411، 413، 415، 416، 420، 423، 462، 466، 545، 546، 547، 592، 633/2، 865، 866

ويختاره الكسائي والفراء إذا كان بمعنى أخبرني، ويتبعه الاستفهام يقولون: أريتك زيداً هل قام، ورأيتكما هل قام؟ ومن هو؟ وأين ذهب؟.

قال: وادعى (الفراء) أن الكاف قامت مقام التاء، فلذلك وحدوا التاء وتثوا الكاف وجمعوها، وربما همزوا، وقال الكسائي: إنما تركوا الهمز؛ ليفرقوا بينه وبين رأي العين، وقال الكسائي: الكاف في موضع نصب، وقال أهل البصرة الكاف لا موضع لها إنما هي للخطاب⁽¹⁾

في النص السابق يعرض أبو علي الفارسي مسائل لشعلب تتعلق بهمز رأى وفتح التاء فيها وحركة الكاف، وكانت الآراء مختلفة، وكان رأي (الفراء) من بينها الذي أوضح فيه مخالفة شعلب له بقوله وادعى الفراء، وحقيقة عند رجوعي لمجالس شعلب وجدت بعض السقطات في النص، من ذلك، قوله في نصه السابق: (وجمعها للمذكر والمؤنث في جمع العربية، ويختاره الكسائي والفراء إذا كان بمعنى أخبرني) وفي مجالس شعلب جاء (هذا في جميع العربية يختاره الكسائي، قال الفراء: إذا كان بمعنى أخبرني..)⁽²⁾ ثم يتعرض أبو علي الفارسي -نقلاً عن شعلب- في المسألة نفسها، لهمزة قوله تعالى:

﴿ألم الله﴾⁽³⁾ حيث أورد قول الفراء فيها قائلاً:

"حُرِّكَتِ الميمُ، فاختلف الناس: فقال الفراء: هو ترك همز، أراد ألف لام ميم الله وفي مجالس شعلب، (قال الفراء، ترك همز الألف من الله ووصله)⁽⁴⁾ وقال الكسائي: حروف التهجي يذهب بها ما بعدها.. وقال أهل البصرة: للإدراج... وقوله: سبحان، فتحت؛ لأن تأويله الإضافة عند الفراء وهو تنزيه وضع موضع المصدر، في الأصل سبّحت تسيحاً وسبحاناً"⁽⁵⁾

(1) المسائل البصريات 407/1-408

(2) مجالس شعلب، بتحقيق عبد السلام هارون 216/1

(3) سورة آل عمران: 1، 2

(4) مجالس شعلب 217/1

(5) المسائل البصريات 409/1-410

في النص السابق يتحدث أبو علي الفارسي -نقلاً عن ثعلب- في مسألتين مختلفتين، أولاهما، ترك همز (ألم) ووصلها، أما الثانية فهي، رواية الفتح في كلمة (سبحان) وذلك في قول الشاعر⁽¹⁾:

أقول لما جاءني فخره سبحان من علقمة الفاجر

حيث ورد خلاف في تأويله، فإذا سقطت الكاف فُتح. ورأي الفراء في المسألة ما يلي:

رأي الفراء في المسألة:

يرى الفراء أن (رأى) إذا كانت بمعنى (أخبر) فإنها ترد بفتح التاء وتثنية الكاف وجمعها للمذكر والمؤنث في جميع العربية، ووافقه الكسائي إلا الفراء انفرد عنه بأن تكون بمعنى أخبر، ويقول الفراء في معانيه في تفسير قوله تعالى: " **قل رأيتكم** " ⁽²⁾ العرب لها في "أرأيت" لغتان ومعنيان: أحدهما أن يسأل الرجل الرجل: أرأيت زيداً بعينك؟ فهذه مهموزة، فإذا أوقعتها على الرجل منه قلت: أرأيتك على غير هذه الحال؟ تريد: هل رأيت نفسك على غير هذه الحال؟ ثم تشي وتجمع، فتقول للرجلين: أرأيتهما كما، وللقوم: أرأيتموكم، وللنساء: أرأيئنكن، وللمرأة: أرأيتك، تخفض التاء والكاف، لا يجوز إلا ذلك، والمعنى الآخر أن تقول: " أرأيتك " وأنت تريد أخبرني وتهمزها وتنصب التاء منها: وتترك الهمز إن شئت، وهو أكثر كلام العرب، وتترك التاء موحدة مفتوحة للواحد والواحدة والجميع في مؤنثه ومذكره فتقول للمرأة: أرأيتك زيداً هل خرج وللنساء: " أرأيئنكن زيداً مافعل " وإنما تركت العرب التاء واحدة لأنهم لم يريدوا أن يكون الفعل منها واقعاً على نفسها، فاكتفوا بذكرها في الكاف، ووجهوا التاء إلى المذكر والتوحيد؛ إذ لم يكن الفعل واقعاً، وموضع الكاف نصب وتأويله رفع كما أنك

(1) للأعشى يهجو فيها علقمة بن علاثة ويمدح عامر بن الطفيل ينظر ديوانه 94 والمسائل البصريّات 411/1

(2) سورة الأنعام: 40

قلت للرجل: دونك زيداً وجدت الكاف في اللفظ خفضاً وفي المعنى رفعاً لأنها مأمورة"⁽¹⁾.

يتضح من نص الفراء السابق أنه يرى الهمز في "أرأيت" وقال مهموزة في الوجه الأول، ولا يجوز إلا ذلك، أما في الوجه الآخر، فيرى الهمز أيضاً إلا أنه يشير إلى أن أكثر العرب ترك الهمز، ويميز ذلك، وهذا الرأي الذي خالفه فيه أبوعلي الفارسي، الذي نقل عن ثعلب قول الفراء في هذه المسألة التي يوردها الفراء في معانيه مهموزة، وأشار إلى ترك الهمز إن شئت باعتباره أكثر كلام العرب، وفي المسائل البصريات يقول (وربما همزوا) أي الهمز عارض، وتركه هو الأصل.

أما رأي الفراء الآخر في هذه المسألة وهو ترك الهمز في (ألم) بحسب ما أورده أبوعلي، وثعلب يرى ترك الهمز مع الوصل، ولقد أشار أبوعلي أيضاً إلى الوصل بقوله: (أراد ألف لام ميم الله)⁽²⁾ ويشير إلى ذلك في معانيه قائلاً:

"الهجاء موقوف في كل القرآن، وليس يجزم يسمى جزماً، إنما هو كلام جزمه نية الوقوف على كل حرف منه، فافعل ذلك بجميع الهجاء فيما قلّ أو كثر، وإنما قرأت القراء "ألم الله" في "آل عمران" ففتحوا الميم؛ لأن الميم كانت مجزومة لنية الوقفة عليها،... وقد قرأها رجل من النحويين وهو أبو جعفر الرؤاس وكان رجلاً صالحاً" ألم الله " بقطع الألف، والقراءة بطرح الهمزة"⁽³⁾

أما الرأي التالي للفراء في هذه المسألة فيتعلق بكلمة (سبحان) الواردة في بيت الأعشى السابق ذكره، والذي يرى الفراء فيه الفتح مع إسقاط الكاف، وهذا الذي لم يجزه أهل البصرة، لأنهم استدلوا بقول الشاعر⁽⁴⁾:

(1) معاني القرآن: الفراء 333/1

(2) المسائل البصريات 408/1

(3) معاني القرآن 9/1

(4) أمية بن أبي الصلت ينظر خزائنة الأدب 37/2

سبحانه ثم سبحاناً يعود له

وقبلنا سبح الجودي والجُمْدُ

والشاهد في البيت قوله "سبحاناً" في تنكيره وتنوينه للضرورة.

ويرد أبو علي الفارسي على الفراء قائلاً:

"ما قاله الفراء هذيان، وما قاله أحمد - يريد ثعلب - من فاحش الخطأ، وظاهره الذي

لا ينبغي أن يذهب على المبتدئ"⁽¹⁾، ويدافع عن حجة البصريين في هذه المسألة في

تأويل قول أمية (ثم سبحاناً يعود له) على وجهين:

أحدهما: يجوز أن يكون - سبحاناً - نكرة، كما قال بعضهم: "هذا ابن عرسٍ مقبل"⁽²⁾

وقاس أيضاً بقول الشاعر⁽³⁾:

علا زيد نا يوم الحمى رأس زيد كم

بأبيض مشحوذ الغرار يمانى

والشاهد في هذا البيت في قوله "زيد نا" حيث أضيف العلم لاسم بعدما خلت منه

صفة العلمية فجرى مجرى تعريف "أخيك وصاحبك" لا منزلة "زيد" إذا أريد به

العلم.

والثاني: ضرورة الشعر اقتضت ذلك واستشهد بقول الشاعر⁽⁴⁾:

فَلتَأْتِيَنَّكَ قِصَائِدٌ وَلِيَدْفَعَنَّ

جَيْشٌ إِلَيْكَ قَوَادِمَ الْأَكْوَارِ

ويرجح أبو علي الوجه الأول، لأنه لا يرى ضرورة في بيت أمية في كلمة (سبحاناً).

(1) المسائل البصرية 413/1

(2) وهي ذابة معروفة لها ناب وجمعها، بنات عرس للمذكر والمؤنث

(3) قاله الطائي ينظر معجم الشواهد العربية ص 396

(4) النابغة الذبياني، ينظر ديوانه ص 59

والواقع أنني لا أوافق أبا علي الفارسي في تحامله على الفراء بأن وصف رأيه ب(الهديان وأن الموضع في المسألة لا يخفى حتى على المبتدئ ينفي اللغة)، فالفراء إمام لا تخفى إمامته على اللغويين والمبتدئين جميعاً، ولا ينبغي وصفه بهذه الصفات.

مسألة إضافة اسم الفاعل المعرف بالألف واللام:

ورد في المسألة الثالثة والأربعين بعد المائة الحديث عن هاء الضمير والكاف في اسم الفاعل، وأنها في موضع نصب على البدلية بدلالة أن المظهر إذا وقع بدل المضمّر كان منصوباً ولم يجز فيه الجر الذي ساقه رأياً للفراء في هذه المسألة يقول أبو علي في ذلك: "هاء الضمير وكافه في "الضَّارِئُ" والضَّارِئُكُ" في موضع نصب بدلالة أن المظهر إذا وقع هاهنا كان منصوباً ولم يجز فيه الجر"⁽¹⁾.

يرى أبو علي وجه النصب في الضمير في قوله (الضَّارِئُ والضَّارِئُكُ) باعتبار أن الظاهر حكمه النصب فيأخذ المضمّر حكم الظاهر.

رأي الفراء في المسألة:

يقول أبو علي بأن الفراء يرى وجه (الجر) للضمير لإضافته وذلك في قولنا: "هذا ضارب زيدٍ أمسٍ، يقول أبو علي:

"هذا ضارب زيدٍ أمسٍ، والفراء المجيز لإضافته، والقائل: إنا نجيز "الضارب زيد" وإن كان غير مسموع لا يخالف في أن "هذا ضارب زيدٍ أمسٍ لا ينصب"⁽²⁾

ويرد أبو علي على الفراء في هذه المسألة التي لا يرى وجه الإضافة جائزاً فيها كما جاء عن الفراء، ويخطئه بقوله:

"فأما من أجاز الجر في المظهر إذا أضاف اسم الفاعل الدّاخلُتُهُ لام المعرفة فمخطئ، ألا ترى أنه لا نون ثابتة تعاقبها الإضافة كما كان ذلك في التثنية والجمع، وإذا لم يكن شيء تعاقبه الإضافة كما كان في التثنية والجمع النون تعاقب الإضافة فإن

(1) المسائل البصريات 862/2

(2) السابق 865/2

الإضافة تمتنع؛ لأن اللام حينئذ لا يخلو دخولها من أحد أمرين: إما أن تكون داخلية للتعريف فقط، أو بمعنى الذي⁽¹⁾ وفي تحليله لصحة وجه النصب للضمير، لأنه قد نصب في بعض اللغات الظاهر مع انفصاله من الأول واستدل أبو علي بقول الشاعر⁽²⁾:

الحافظو عورة العشيرة لا

يأتيهم من ورائنا نطفُ

الشاهد فيه في حذف النون لا للإضافة ونصب (عورة) وعلة الحذف لإطالة الكلام كما حذفوها في الذين، ومثل ذلك قول الأخطل⁽³⁾:

أَبْنِي كُليبٍ إِنَّ عَمِّي اللَّذَا

فَقَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَكَا الْأَغْلَالَ

وحذف النون هنا، باعتبار الذين فعلوا مع المفعول وهو (الملوك) الذي يعد صلته بمنزلة الاسم الواحد.

فيرى أبو علي في كل هذا الحذف إذا حذف على هذا الحد كان في نية الثبات، وإذا كان في نية الثبات كان وجه النصب له هو الأصوب، يريد أن المضمّر يأخذ حكم الظاهر.

مسألة زيادة المد في الإشباع:

يقول أبو علي الفارسي: " قول عنتره:

يَنْبَأُ مِنْ ذِفْرِي غَضُوبٍ جَسْرَةَ

زَيَافَةَ مِثْلِ الْفَنِيْقِ الْمَكِّ دَمِ

الوجه أن تجعله (ينفعل) من قوله:

(1) المسائل البصريّات 864/2

(2) عمرو بن امرئ القيس ينظر الكتاب 95/1

(3) البيت للأخطل ينظر: الكتاب 95/1

وفرّج مِنْكَ قَرِيبٍ قَدِ أَتَى

يَتَّبِعُنَ بَوَّاعًا كَسْرَحَانَ الْغَضَا"⁽¹⁾

يرى أبو علي الفارسي أن استعمال المدة زائدة على " ينبع " على وزن " يَفْعَل " لذلك فهي زائدة في " يَفْعَل " أيضاً.

رأي الفراء في المسألة: استشهد الفراء بقول الشاعر⁽²⁾:

وَأَنْبِي حَيْثُ يَشْنَى الْهَوَى بَصْرَى

مِنْ حَوْثَمًا سَلَكُوا أَدْنُو فَأَنْظُرُ

والشاهد في قوله (فأنظور) والمراد: أنظر، ذلك أن الضمة لما أشبعت تولدت عنها الواو في (أنظور) وهذا مثل (ينباع) وذلك في الألف التي تولدت من إشباع الفتحة. يرد أبو علي الفارسي على الفراء بقوله:

"وهذا قيل ضعيف، ألا ترى أنك لو سميت "أنظور" ونحوه رجلاً لكانت هذه المدة مخرجة له من شبه الفعل، وكان القياس أن تصرف ما يخرج بهذه المدّات عن شبه الفعل ووزنه إذا لم يكن فيه شيء آخر غير التعريف"⁽³⁾

آراء أحمد بن يحيى ثعلب في المسائل البصريّات (ت291هـ)

وردت آراء العالم الكوفي ثعلب -الذي يعد ثالث ثلاثة قام عليهم المذهب الكوفي- في خمسة وأربعين موضعاً⁽⁴⁾ من هذه المواضع :

(1) المسائل البصريّات 243/1، وينظر في البيت الأول ديوان عنتره ص22

(2) إبراهيم ابن هرمة، ينظر الإنصاف 23/1

(3) المسائل البصريّات 245/1

(4) وهي: 1/ 263، 265، 269، 270، 272، 273، 274،

284، 321، 330، 346، 347، 348، 349، 350، 351، 352، 355، 356، 357، 358، 360، 361،

364، 366، 383، 396، 402، 403،

413، 415، 420، 421، 422، 423، 426، 427، 451، 466، 469، 471، 500، 546، 547، 800

مسألة جواز تقديم معمول اسم الفاعل إذا لم يكن مقترناً بأل:

هذه المسألة مما نقله أبو علي عن المقتضب، في جواز تقديم معمول اسم الفاعل إذا لم يكن مقترناً بأل، وأن أبا العباس المبرد أجاز مثل "زيداً جاريتك أبوها ضاربٌ" ولقد نقل، رأي الكسائي والفراء في المسألة مع اتفاقهما في موضع واختلافهما في موضع آخر، وأورد قول (ثعلب) الذي يوافق فيه الفراء في هذه المسألة، وكيف ردّ أبو علي على ثعلب في موافقته الفراء وهذا نص المسألة:

"زيداً جاريتك أبوها ضارب" أجازها أبو العباس في المقتضب، ولم يختلف الكسائي والفراء في أن ذلك لا يجوز، واختلفا إذا جرى اسم الفاعل على المبتدأ الأول نحو "زيدٌ ضاربٌ أبوه عمراً" فأبى الفراء تقدمة الصلة قبل الاسم الأول كانت مفعولاً أو صفة، وقال: لا يتقدم صلة فعل الثاني على الأول، إنما يتقدم المفعول والصفة على فعل الثاني؛ لأنه له وليس للأول قلاً يتقدم مفعول الثاني على الأول إذا لم يكن له، وأجاز الكسائي تقدمة الصفة والمفعول قبل الأول إذا توسط، وقال: قد صار له⁽¹⁾

رأي ثعلب في المسألة: يشير أبو علي إلى رأي ثعلب بقوله:

"قال أحمد ثعلب: والقياس ما قال الفراء، وإذا تأخر الفعل فلا اختلاف بينهما أنه خطأ"⁽²⁾

يتضح من النص موافقة ثعلب لرأي الفراء في عدم جواز تقديم صلة فعل الثاني على الأول، سواء أكانت مفعولاً أم صفة، ولقد ردّ أبو علي على ثعلب بقوله:

"فأما قول ثعلب في المسألة... أن القياس ما قال الفراء، فإنه ليس بقياس، ألا ترى أن اسم الفاعل وإن كان للثاني فهو جار على الأول، وقد عاد الضمير مما يتصل به إليه كما يعود من فعله إليه، وقد استغنى به كما يستغنى بفعل نفسه، فإذا كان كذلك لم يكن بأن يضاف إلى أحدهما بأولى من أن يضاف إلى الآخر، فإن تساويا في ذلك

(1) المسائل البصريّة 546/1

(2) السابق 546/1

وجب التساوي في التقديم عليهما فكان تقديمه على الأول كتقديمه على الثاني في الجواز"⁽¹⁾

ولقد أشار المبرد إلى هذه المسألة بقوله:

"فأما ما كان من النكرات نحو " هذا ضارب زيداً فليس قول من يقول من النحويين إن زيدا من صلة الضارب بشيء؛ لأن ضارباً في معنى "يضرب" يتقدم زيد فيه ويتأخر؛ فتقول: هذا زيد ضارب، وزيداً عبد الله شاتم، وإنما الصلة والموصول كاسم واحد لا يتقدم بعضه بعضاً، فهذا القول الصحيح الذي لا يجوز في القياس غيره"⁽²⁾ ويتضح في هذه المسألة مخالفة أبي علي الفارسي ثعلب والكوفيين وموافقته المبرد والبصريين بتوصيفهم (أصحابنا) يقول:

"إنكار هذه المسألة لتقدم المفعول فيها لا ينبغي؛ لأن المفعول قد يقدم إلا أنها على قول أصحابنا فيها بعض القبح، وذلك أنه من قولهم: إن المعمول يقع حيث يقع العامل، والعامل هنا خبر الابتداء الذي هو "ضارب الأب" ولو قدمت خبر الابتداء هنا فأوقعته في موقع "زيد" لقبح"⁽³⁾

مسائل لثعلب في اختلاف القراءات وتخطئته للمازني في موضوعات متفرقة:

وردت العديد من المسائل لثعلب في كتاب المسائل البصريات يرد فيها على المازني وبعض المسائل الأخرى من ذلك ما جاء في قوله تعالى: "فالحقُّ والحقُّ أقول" قال: "من نصبها جميعاً أراد قال فأقول الحقُّ حقاً، ومن رفعهما جميعاً قال: فأنا الحقُّ وقولي ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾"⁽⁴⁾ فيصير أقول في صلة الحق، وترفع "الحق" باليمين، ومن قال: فالحقُّ

(1) السابق 547/1

(2) المقتضب 3 / 196-197

(3) المسائل البصريات 546/1

(4) سورة ص: 85

والحقُّ أقول أراد: فأنا الحقُّ وأقول الحقَّ، ومن قال: فالحقُّ والحقُّ، أقول: أراد فعلتُ الحقَّ، وقولي لأملأنَّ حقُّ" (1)

يتضح في النص السابق حديث ثعلب عن القراءات الواردة في قوله تعالى: ﴿قال فالحقُّ والحقُّ أقول لأملأنَّ﴾ (2) وهي رفع الأول ونصب الثاني، ورفعها معاً، ونصبهما (3) وإعرابهما على الابتداء أو على الخبرية، يقول ثعلب في مجالسه:

"في قوله عز وجل: ﴿قال فالحقُّ والحقُّ أقول﴾ أراد فأقول الحقَّ حقاً، ومن رفع قال: فأنا الحقُّ والحقُّ قولي، و"أقول" في صلة الحق، والحقُّ يمين، ومن قال: "فالحقُّ والحقُّ" قال: فأنا الحقُّ وأقول الحقَّ" (4)

ثعلب في هذه المسألة يجلل اختلاف القراءات، ولم يعترض عليها بل وجّه كل قراءة بحسب ما وردت، لتتضح المسألة للقارئ.

ولم يرد أبو علي الفارسي على أقوال ثعلب في هذه المسائل التي حكاها عنه، في حين ردّ عليه في مواضع أخرى من كتابه ويصف آراءه في كثير (5) من الأحيان بالخطأ الفاحش وغيره من الألفاظ التي تدل على عدم موافقته لآراء ثعلب.

ومن تخطئته للمازني ما ورد في الآتي:

مسألة عدم جواز إضمار الهاء في "إن" في مثل: "إنَّ غداً يجيء زيدٌ" ومن المواضع التي عرضها أبو علي في مسائله عن ثعلب والتي خطأً فيها الأخير المازني ما جاء في قوله:

"قال أبو عثمان المازني: إذا قلت: "إنَّ غداً يجيء زيدٌ" على إضمار الأمر والقصة، وتضم الهاء يعني: إنه، فيرجع إلى غدٍ، قال أحمد: وكل ذا غلط، العرب تقول: إنَّ

(1) المسائل البصرية 417، 418/1

(2) سورة ص: 85

(3) ينظر إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ص 374

(4) مجالس ثعلب 316

(5) ينظر المسائل البصرية 263، 352، 383/1 وغيرها

فيك يرغبُ زيدٌ، ولا تحتاج إلى إضمار الأمر؛ لأن المجهول لا يحذف، ومن قال: "إنه قام زيدٌ" لم يحذف الهاء؛ لأن الهاء دخلت وقاية لـ "فَعَلَ" و "يَفْعَلُ" فإذا سقطت كان خطأ، مثل "إنما قامَ زيدٌ" فدخلت "ما" وقاية لـ "فَعَلَ" و "يَفْعَلُ" فإن أسقطت "ما" كان خطأ أن تلي "إِنَّ" "فَعَلَ وَيَفْعَلُ"، وإظهار الهاء التي تعود على "غد" لا يجوز، لأنك لا تقول: إِنَّ زيداَ ضَرَبْتُ؛ لأنه لا يقع عليه "إِنَّ" والضرب فلا يحذفون الهاء⁽¹⁾ يظهر من النص السابق مخالفة ثعلب لقول أبي عثمان المازني الذي رأى إضمار الهاء في "إن" ويقصد "إنه"، وجواز إضمار الأمر والقصة.

رأي ثعلب في المسألة:

لا يجوز ثعلب إضمار الهاء في "إِنَّ" لأنها دخلت وقاية للفعل الماضي والمضارع، كما أنه لم يجز إضمار الأمر والقصة لأن المجهول لا يحذف، وخطأ من قال "إن قام زيدٌ" والصواب "إنه قام زيد" وشبهها بـ "ما" التي دخلت على "إِنَّ" وقاية فإن سقطت فلا يجوز، وحقيقة المازني يرى أن الضمير المضمرة في "إن" يعود على غدٍ، وثعلب يخالفه ويمثل لذلك بـ "إن زيداَ ضربت" بل في هذا الموضع يجب إظهار الهاء، والعلة في ذلك أن "زيدا" في المثال السابق، لا يجوز أن تعود عليه "إن" ويعود عليه الضرب، فلزم اتصاله بضمير، وخلاصة الأمر أن ثعلب يرى عدم جواز إضمار الهاء في المثال الذي ذكره أبو عثمان المازني، أما أبو علي فوافق المازني، بذلك يكون قد خالفه في رأيه، والذي أعنيه هنا أبا علي الفارسي ومخالفته لثعلب في الرأي.

مسألة زيادة الباء في مفعول "كفى" المتعدية لواحد:

يقول أبو علي الفارسي: "قال أحمد -يريد ثعلب- وقال المازني في قول الشاعر⁽²⁾:

1) المسائل البصريات 1/ 421

2) اختلف في نسبة البيت فقيل لحسان بن ثابت، وقيل لكعب بن مالك الأنصاري، وقيل لعبد الله بن رواحة وقيل لبشير بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، ينظر خزنة الأدب 2/ 546

وكفى بنا فضلاً على من غيرنا

حبّ النبيّ محمّد إيانا

إنما تدخل الباء على الفاعل، وهذا أيضاً شاذٌ أن تدخل الباء في الفاعل، ولكن قد حكى فأدخل هذا على المفعول، قال أحمد: وكل هذا غلط: العرب تقول: كفى بزيد رجلاً، ونعم زيد رجلاً⁽¹⁾

تناول النحوي ثعلب في هذه المسألة موضوع زيادة الباء في مفعول "كفى"، والشاهد في البيت الذي استشهد به المازني، هو زيادة الباء في قوله "فكفى بنا" أي في مفعول كفى المتعدية لواحد، ويفترض زيادتها في فاعل "كفى" وفاعل "كفى" في البيت هو "حب النبي"، ورأي المازني أنّ دخولها على الفاعل أيضاً يعد شاذاً.

رأي ثعلب في المسألة:

يرى ثعلب أن ما قاله المازني من أن دخول الباء على الفاعل يعد شاذاً، غير صحيح ويصرح بذلك في قوله: "وهذا كثير في كلام العرب ولا يقال شاذ"⁽²⁾ وبالفعل هذا ما ذكره ثعلب في مجالسه من إجازته دخول الباء في الفاعل والمفعول ويستدل على ذلك بقول الكسائي وبعض الشواهد يقول:
"وكل هذا غلط، العرب تقول: كفى بزيد رجلاً، ونعم بزيد رجلاً، ونعم زيد رجلاً، وحكى الكسائي عن العرب: مررت بأبيات جاد بمنّ أبياتا، وجادهنّ أبياتا، وجدنّ أبياتا: ثلاث لغات.. وهذا كثير في كلام العرب ولا يقال شاذ.... وأنشد⁽³⁾:"

قد أعتدي بالأعوجيّ التارص

مثل مُدَقِّ البَصَلِ الدَّلَامِصِ⁽⁴⁾

(1) المسائل البصريّة 1/ 422

(2) السابق 1/ 423

(3) أنشده ثعلب في هذه المسألة، والتارص هو الشديد والدلامص البراق، ينظر لسان العرب 2/ 29 مادة ترص

(4) مجالس ثعلب 1/ 237

استشهد به ثعلب في دخول الباء على المفعول في قوله (بالأعوجي).

الخلاصة:

- يتضح من النصوص السابقة التي تناولت مجموعة من القضايا اللغوية ما يأتي:
- أبو علي الفارسي يرجح المذهب البصري على الكوفي، وذلك في أغلب القضايا التي يعرضها في كتابه.
 - يستدل أبو علي الفارسي في ترجيح المذهب البصري بأقوال العلماء البصريين أمثال أبي إسحاق الزيادي وأبي الحسن الأخفش وأبي عثمان المازني والمبرد.
 - تناول الكتاب مسائل عديدة ومتنوعة لنحاة الكوفة، وقد خالفها أبو علي الفارسي في عرضه وتحليله لها.
 - في الكتاب تسع وسبعون ومائة مسألة جاءت في مجالات متنوعة، ويستدل أبو علي في هذه المسائل بالشواهد والنصوص المنقولة من مصنفات العلماء الواردة في تلك المسائل بها.
 - آراء الكوفيين الواردة في المسائل البصريات غنية بالمادة العلمية التي تثري الدرس النحوي بقضايا لغوية هامة.

المصادر والمراجع:

- الأصول في النحو، لأبي بكر بن السراج، تح: د عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة ت ط 1973
- الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري تح: الشيخ محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية-بيروت-صيدا ت ط 1987م
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد الدمياطي، دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان ت ط 2001م
- خزانة الأدب للبغدادي، دار صادر-بيروت-لبنان د ت

- ديوان عنتره ط بيروت-لبنان د ت
- ديوان النابغة الذبياني ط بيروت- لبنان د ت
- طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي تح محمد أبو الفضل ت ط 1954م.
- الكتاب، سيبويه تح، عبد السلام هارون-دار الجيل -بيروت ط 1 ت ط 1991م
- لسان العرب، ابن منظور طبعة جديدة عنى بتصحيحها أمين عبد الوهاب- محمد الصادق العبيدي د ت
- المقتضب للمبرد، تح محمد عبد الخالق عزيمة -عالم الكتب- بيروت د ت
- المسائل البصريّات، أبو علي الفارسي، تح د محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة ت ط 1985م.
- مجالس ثعلب، تح، د.عبد السلام هارون دار المعارف 1960م.
- معجم الشواهد العربية، عبد السلام هارون ط 1 ت ط 1972م.
- معاني القرآن، الفراء، تح أحمد نجاتي، محمد النجار. دار السرور-بيروت- لبنان د ت
- المحرر الوجيز، ابن عطية ، المكتبة الشاملة.
- معجم البلدان، الحموي دار صادر بيروت د ت